

## متابعة

أجلت إدارة المناقصات جلسات تليزيم استدرجات عروض الأشغال والتجهيزات الأمنية والتقنية المطلوبة لمطار بيروت الدولي إلى مواعيد تحدّد لاحقاً. مصادر مطلعة، قالت إن هذا القرار جاء إثر ما نشرته «الخبار» عن الشبهات التي تحيط بهذا الملف، والتي دفعت رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى إبلاغ الجهات المعنية في وزارة الأشغال وإدارة المناقصات بإصراره على أن يكون التليزيم بواسطة مناقصات مفتوحة، لا محصورة بالنسبة إلى تليزيمات المطار.

# بري يتدخل: تأجيل تليزيمات «أمن المطار»

محمد وهبة

يوم السبت الماضي، أصدر مدير المناقصات جان العلية مذكرة تحمل الرقم 37. تنصّ المذكرة على الآتي: «بناءً على كتب الاعتراضات المقدمة إلى إدارة المناقصات من أربع شركات، ونظراً إلى اشتراك أو بقاء عارض وحيد في الجلسات التي عقدت بتواريخ سابقة، وحرصاً على اعتبارات العدالة والمنافسة العلنية والمساواة التي تحكم الصفقات العمومية، تقرّر إرجاء مواعيد جلسات تليزيم استدرجات عروض الأشغال والأعمال والتجهيزات الأمنية والتقنية المطلوبة لمطار بيروت الدولي إلى مواعيد جديدة تحدّد لاحقاً».

عملياً، قد تكون هذه الخطوة معياراً يؤدي إلى نسف آلية التليزيم السابقة للمشاريع الخمسة المتعلقة بأمن المطار، أي نسف قرار مجلس الوزراء الذي أجاز لوزارة الأشغال تليزيم خمسة مشاريع بطريقة استدرج عروض يتمّ من خلال دعوة عدد محصور من المتعهدين للمشاركة في جلسات التليزيم بقرار من وزير الأشغال غازي زعبيتر. صحيح أن إدارة

لم يعلق بري على تمرّد وزارة الأشغال على القرارات القضائية

المناقصات لا تملك هذه الصلاحية، إلا أن خطوتها استندت إلى غطاء سياسي من رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي تحرّك إثر المقال المنشور في «الخبار» يوم الجمعة الماضي بعنوان: «أمن المطار ليس ملحقاً بتليزيمات على المقاس» (<http://267872/al-akhbar.com/node>). فقد

تبين للرئيس بري أن الشبهات التي تحوم حول عملية تليزيم المشاريع الخمسة، جدية، ما استدعى تدخلاً مباشراً منه. وقد تبلّغت «الخبار» من مستشار الرئيس بري، علي حمدان، اهتمامه بما ورد في المقال وأنه أعطى التوجيهات اللازمة إلى الجهات المعنية في وزارة الأشغال وإدارة المناقصات للقيام بما يلزم. الشبهات المذكورة تكمن في كون

النية كانت لتوقيع اتفاقات بالتراضي مع عارضين بتفويض وزير الأشغال (مروان طحطح)

يشترك سوى عارضين اثنين وسط شبهات بين أعضاء اللجنة تفيد بأن مالك الشركتين هو شخص واحد... الاستنتاج السائد هو أن الهدف من آلية التليزيم الحالية أن تعاد جلسات التليزيم لمرة ثانية وتفشل تمهيداً لتوقيع اتفاقات بالتراضي مع

يتطلبها «أمن المطار» في غير موقعها. هذه الآلية تفسح المجال أمام التلاعب في عملية التليزيم، ولا سيما في ضوء إلغاء جلستي تليزيم من أصل خمس جلسات. الأولى شارك فيها عارض واحد من أصل خمس شركات دعاها وزير الأشغال، وفي الثانية لم

مختلف، إذ تأخرت في إرسال ملفات هذه التليزيمات الخمسة وقرارات تسمية المتعهدين ودفاتر الشروط إلى إدارة المناقصات، لأكثر من خمسة أشهر، ما يعني أنها استخدمت الآلية الاستثنائية التي أقرت بالاستناد إلى العجلة والضرورة الملحة التي

التليزيمات الخمسة التي أجاز مجلس الوزراء تليزيمها بطريقة استدرج العروض وتسمية المتعهدين المسموح لهم بالمشاركة فيها بقرار من وزير الأشغال، هي تليزيمات ملحة نظراً إلى ضرورتها الأمنية، لكن وزارة الأشغال ترجمت هذه الضرورة الملحة بشكل

## قضاء

# قضية مطاحن لبنان الحديثة: محاولة جديدة لتهرب الطحين

راجانا حمية

هل تذكرون قصة مطاحن «لبنان الحديثة»؟ المطاحن التي كانت تزود الأفران الكبرى في العاصمة بالقمح والطحين المخبول بالصراصير وبعبر الفخار لتطعمنا إياه على أنه خبز؟ هذه المرة، قرّرت هذه المطاحن إخراج الطحين الملوّث من العنابر ونقله إلى أحد المستودعات، تمهيداً لبيعه كعلف حيواني. وقد استحصلت على قرار من قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، جاد المعلوف، يسمح لها بذلك «على

مسؤوليتها الكاملة لجهة ما قد ينتج من ضرر». كان يمكن لهذا القرار، الذي صدر أواخر الأسبوع الماضي، أن يمرّ بصمت لولا استئناف الجهة المستدعية (جمعيتنا فرح العطاء وحماية المستهلك في لبنان، والمفكرة القانونية) القرار أمام القاضي نفسه، الذي «أمر»، أمس، ب«وقف عملية نقل الطحين من عنابر مطاحن لبنان الحديثة، وإجراء الفحوصات اللازمة تحت إشراف الخبرة القضائية المكلفة أو من تكلفه هي، ولا سيما لجهة أخذ العينات».

ومن المفترض أن تبدأ اليوم عملية أخذ العينات. وهي، التي ستشكّل موضوع القرار القضائي النهائي، والذي «يقرّر القاضي على أساسه إما تلف هذا الطحين لعدم صلاحيته للاستهلاك البشري والحيواني، إذا أثبتت نتائج العينات ذلك، أو العودة عن قرار وقف التنفيذ والسماح بنقله»، يقول أحد المحامين المتابعين لملف مطاحن لبنان الحديثة. يشير المحامي نفسه إلى أن «الخبرة القضائية المكلفة بملف مطاحن لبنان الحديثة كانت قد تقدمت،

وقف نقل الطحين من العنابر لإجراء الفحوصات اللازمة

قبل فترة، أمام القاضي المعلوف، بناء على طلبه، بتقرير يشير إلى أن القمح والطحين غير صالحين للاستهلاك، إضافة إلى حيازة الجهة المستدعية فحوصاً وتحاليل مخبرية رسمية تؤكد ذلك، والصورة التي توثق العفن في العنابر، بعيداً عن القرار الأخير، كانت الجهة المستدعية قد استحصلت على قرار من المعلوف في التاسع من الجاري يقضي ب«تلف الطحين الموجود في العنابر لعدم صلاحيته كعلف حيواني»، وقد استعان، حينها، القاضي بنتائج تقارير وتحاليل